العرب
الخميس 2021/10/28
السنة 44 العدد 12223

الانقلاب العسكري يضع الخرطوم في عزلة دولية وإقليمية

البنك الدولي يعلّق مساعداته للسودان والاتحاد الأفريقي يجمد عضويته

يضع التصعيد الدولي والإقليمي تجاه العسكريين الذين استولوا على السلطة في السودان، البلد في عزلة تعمّق أزماته المتفاقمة وتهدد بعودة اقتصاده الذي بدأ يتحسن إلى مربع الصفر، ما ينذر بانزلاقه إلى دوامة العنف.

لا لحكم العسكر

الخرطوم – يهدد الانقلاب العسكري في السودان بتعريض البلد مجددا إلى عزلة دولية خرج منها لتوّه بعد تولي مؤسسات انتقالية يتقاسمها المدنيون والعسكريون السلطة.

وأعلن البنك الدولي الأربعاء تعليق مساعداته للسودان بعد الانقلاب الذي نفّذه العسكريون وأطاح بالحكومة المدنية.

وقال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس في إعلان مكتوب إن "مجموعة البنك الدولي علّقت صرف أموال كافة عملياتها في السودان وتوقفت عن البتّ بأي عملية جديدة في وقت نراقب فيه ونقيّم الوضع عن كثب".

ويأتي هذا القرار بعد يوم من إعلان الاتحاد الأفريقي تعليق أنشطة السودان حتى عودة السلطة التي يقودها المدنيون.

ويقول أليكس دو فال رئيس مركز أبحاث "وورلد بيس فاونديشن" (مؤسسة السلام العالمي) إن "التحول إلى الديمقراطية الموعود الذي تم الاتفاق عليه عام 2019 بين المدنيين والعسكريين كان نقطة الضوء الوحيدة في نهاية النفق لبلد يعاني من مصاعب اقتصادية وسياسية بعد 30 عاما من الحكم الدكتاتوري" في عهد البشير الخصم اللدود للأميركيين.

> المانحون الغربيون والبنك الدولي إذا نفّذوا تهديداتهم فإن الوضع الاقتصادي سيعود إلى نقطة الصفر

ويؤكد دو فال أن السلطات الانتقالية بتعهدها بالتحول إلى الديمقراطية "كانت تخدم مصالح السودان الوطنية من خلال سلسلة من الإصلاحات، حتى وإن كانت بطيئة، بمساعدة دولية". ونجحت السلطات الانتقالية في الحصول على تخفيف للديون الخارجية وفي رفع اسم السودان من اللائحة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب، وفي تحرير سعر صرف الجنيه السوداني والسيطرة على المضاربة في السوق السوداء لضمان استقراره.

وقال قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان مجددا الثلاثاء إنه يريد "تطبيع العلاقات مع إسرائيل" معبرا عن ذلك بوضوح لأول مرة علنا. إلا أن هذه اليد الممدودة في عالم عربي لا يعترف معظمه بإسرائيل لن تغير من الأمر شيئا.

وتقول مجموعة الأزمات الدولية في تقرير عن السودان إنه بقطعه كل الجسور مع شركائه السابقين في الحكم من المدنيين الذين اعتُقل العديد منهم "يجتاز الجيش عتبة تنذر بأخطار جسام على السودان".

ويضيف التقرير أن "الجنرالات عاندوا رغم التحذيرات" التي تلقوها من الموفدين الدوليين الذين تتالت زياراتهم إلى السودان حتى ساعات قليلة من إعلان الجيش عن انقلابه.

ولم يتأخر رد القوى الدولية حيث أعلنت الولايات المتحدة تجميد 700 مليون دولار من المساعدات للخرطوم وهدد الاتحاد الأوروبي أيضا بتعليق مساعداته المالية. ويؤكد مراقبون أنه إذا نفذ المانحون الغربيون والبنك الدولي تهديداتهم فإن الوضع الاقتصادي سيعود إلى نقطة الصفر أي إلى ما كان عليه قبل بدء الإصلاحات.

ويشير هؤلاء إلى أن هذا ليس ما يحتاجه السودان الذي كان سعيدا بخفض التضخم خلال الشهور الأخيرة ليصل إلى 365 في المئة.

وسعى قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان لطمأنة شركاء السودان الدوليين والإقليميين بإعلانه سنة 2023 موعدا للانتخابات، إلا أن ذلك لن يمكنه من تعويض المساعدات المالية الكبيرة التي كان يحصل عليها السودان الذي يعدّ من أفقر بلدان العالم.

ويشير محللون إلى أن العسكريين بدفاعهم عن انقلابهم "يعرضون السودان لخطر أن يصبح معزولا للغاية".

ويشترط الاتحاد الأفريقي عودة الحكومة المدنية في السودان لرفع تجميد عضويته، إلا أن الخطوة وإن كانت أحد سبل الضغط على العسكريين فإن التجارب السابقة للمنظمة الأفريقية مع الانقلابات في القارة وآخرها الانقلاب في مالي تجعل هذا التحرك معنويا أكثر منه ماديا.

وكان الاتحاد الأفريقي قد علق من قبل عضوية السودان في يونيو 2019 بعد مقتل متظاهرين مطالبين بالحكم المدني بالرصاص خارج مقر قيادة الجيش في الخرطوم.

وكثفت القوى الأمنية الأربعاء حملة التوقيفات التي تستهدف ناشطين ومتظاهرين محتجين على الانقلاب، وانتشرت في كل أنحاء الخرطوم لمحاولة وضع حد للتحركات الشعبية الرافضة لقرارات البرهان الذي أعلن حالة الطوارئ وحل مجلس السيادة والحكومة.

وكانت لجنة أطباء السودان المركزية التي قادت الاحتجاجات ضد الرئيس المخلوع عمر البشير أعلنت عبر فيسبوك مقتل أربعة "ثائرين بإطلاق نار من قوات المجلس العسكري الانقلابي" منذ الاثنين خلال احتجاجات، فيما دعا ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي إلى "تظاهرة مليونية" السبت ضد الانقلاب.

وتحذر مجموعة الأزمات الدولية من أن "اضطرابات طويلة المدى في السودان ستكون كارثة إضافية" في منطقة تمزقها النزاعات من القرن الأفريقي إلى شمال أفريقيا مرورا بالساحل.

ويخشى مراقبون من القمع العنيف ضد المتظاهرين، والمزيد من العنف سيعني "إراقة للدماء في الخرطوم وأيضا عودة الحرب الأهلية في دارفور وفي جنوب كردفان".

حسابات القوى الدولية تمنع تركيا من اجتياح شمال سوريا

أنقرة – دفعت تركيا بتعزيزات عسكرية جديدة إلى شمال سوريا، بعد ساعات فقط على موافقة البرلمان التركي الثلاثاء على تمديد تفويض الجيش بتنفيذ عمليات في العراق وسوريا لعامين إضافيين، وسط تصاعد وتيرة التصريحات الرسمية حول عملية عسكرية محتملة ضد قوات سوريا الديمقراطية "قسد".

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أكد مؤخرا أن بلاده ستفعل كل ما يلزم من أجل تطهير مناطق في شمال سوريا من المسلحين الأكراد، وذلك بعد تصريح للرئيس رجب طيب أردوغان قال فيه "لقد نفد صبرنا تجاه بعض المناطق التي تعد مصدرا للهجمات الإرهابية من سوريا تجاه بلادنا".

وفي سوريا ينتشر الجيش التركي منذ 2016 في شمال غرب البلاد حول عفرين ومنطقة إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) وفصائل معارضة مقاتلة.

وشنّت أنقرة والفصائل السورية الموالية لها ثلاث عمليات واسعة النطاق في السنوات الأخيرة (2016 و2017 و2018 وأكتوبر 2019) على طول حدودها مع سوريا، حيث يعيش عدد كبير من الأكراد، لطرد وحدات حماية الشعب الكردية، العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، التي تعتبرها أنقرة امتدادا لحزب العمال الكردستاني، لكنها مدعومة من الولايات المتحدة.

ورغم التهديدات التركية المتواصلة بتنفيذ هجمات شمالي سوريا، يستبعد محللون إقدام أنقرة على مثل هذه المغامرة التي تعوقها عوامل داخلية وخارجية.

ويحتاج تحرك عسكري تركي للسيطرة على مدن وبلدات استراتيجية في سوريا، إلى تفاهمات سياسية ممهدة مع الأطراف الدولية الفاعلة، وهو ما ليس متحققا الآن.

وتخضع المعادلة العسكرية في سوريا لحسابات الدول التي لها جيوش على الأرض وتتقاسم النفوذ فيها، إضافة إلى أن العلاقة التركية – الأميركية في أسوأ حالاتها.

وتنشط مقاتلات روسية ومقاتلون مدعومون من إيران ومسلحون مدعومون من تركيا ومتشددون إسلاميون وقوات أميركية وقوات حكومية سورية عبر مناطق في شمال سوريا.

ويرجح مراقبون معارضة روسيا لأي توغل تركي بري في المزيد من المناطق الواقعة على الطرق الدولية والتجارية مثل عين عيسى وتل رفعت، مع احتمالية الموافقة على السيطرة على بقعة جغرافية جديدة، بالقرب من الحدود التركية، وغير متحكمة بالطرق التجارية، مقابل حصول موسكو على مكاسب سياسية واقتصادية.

واستبعد هؤلاء إمكانية حدوث تغيرات ميدانية كبيرة على المشهد السوري، مرجحين أن تلجأ أنقرة إلى بدائل مرضية لها، مثل العمليات الاستخباراتية ضد قيادات قسد وحزب العمال الكردستاني بانتظار تغير الظروف السياسية.

واعتبروا أن الأوضاع الداخلية الآن لا تسمح لأنقرة باتخاذ قرار الحرب، مرجحين أن تؤجل أنقرة هجومها إلى أن تتهيأ الظروف الخارجية والمحلية، لشن عملية عسكرية في شمال وشرق سوريا.

مولود جاويش أوغلو

سنطهر مناطق شمال سوريا من المسلحين الأكراد

وتزيد الضربات الجوية الروسية المكثفة على محافظة إدلب بشمال غربي سوريا الضغوط على تركيا.

ويرى مراقبون أن الضربات المكثفة التي تشنها مقاتلات حربية روسية وسورية على أهداف في إدلب خلال الأسابيع الأخيرة، تشير إلى أن الهدوء الذي رافق المنطقة منذ اتفاق مارس 2020، بدأ يتغير.

وتوصلت تركيا وروسيا إلى اتفاق بشأن خفض التصعيد في شمال سوريا غداة اللقاء الذي جمع بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي، إلا أن مراقبين يشككون في صمود هذا الاتفاق لأن الوقائع على الأرض لا تعكس ذلك.

ويشير مراقبون إلى أن عودة التصعيد الروسي يشكل مبعث ارتياح لدمشق التي تعتبر أن الخيار العسكري السبيل الوحيد لحل معضلة إدلب.

ومؤخرا، استقدمت القوات الحكومية تعزيزات نوعية إلى شمال حلب، وبشكل خاص إلى بلدة تل رفعت التي تقع بالقرب من خطوط التماس مع المسلحين المدعومين من تركيا.

واعتبر "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا أن هناك "تنسيقا واضحا" في استهداف مناطق الشمال السوري برّا وجوّا من قبل قوات سوريا الديمقراطية وروسيا.

ويقول المحلل السياسي التركي كريم هاس "لا يمكن أن يصبح الجزء الشمالي الغربي من سوريا، الذي يخضع عمليا لسيطرة القوات الروسية، موقعا لعملية جديدة من قبل تركيا، فمن الصعب تخيل أن يجرؤ أردوغان على ذلك".

طارق بيطار الكتوم والعنيد يهدد الطبقة السياسية اللبنانية

بيروت – باشر المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطار التحقيق بهدوء لمدة ثمانية أشهر في أحد أسوأ الانفجارات غير النووية في العالم مع أربعة مساعدين فقط أمام العديد من المنتقدين الأقوياء الذين يحاولون منعه. وأصبح اسم القاضي مألوفا في لبنان وموجودا في كل نشرة إخبارية.

ويعدّ التحقيق الذي أجراه بيطار في انفجار مرفأ بيروت الضخم العام الماضي بالنسبة إلى العديد من اللبنانيين الأمل الوحيد في معرفة الحقيقة والمساءلة في بلد يتوق إلى كليهما. وتُظهر لوحات إعلانية في بيروت قبضة ممسكة بمطرقة كتب عليها "فقط طارق يستطيع الانتقام لنا".

بانتظار مطرقة طارق

لكن الرجل البالغ من العمر 47 عاما تحول إلى كابوس بالنسبة إلى الطبقة السياسية الراسخة في البلاد. وتوحد السياسيون في مشهد نادر لإزاحته من منصبه، معتبرين أنه يمثل تهديدا أكبر بكثير من اقتصاد البلاد المنهار، وخزائن الدولة الفارغة والبطالة المتزايدة والفقر والغضب العام.

ولم يتردد بيطار في استدعاء العشرات من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين والحاليين، بعضهم بتهم الإهمال الجنائي والقتل دون سابق إضمار. وأصدر مذكرات توقيف بحق وزيرين سابقين عندما رفضا المثول أمامه.

وقُتل أكثر من 215 شخصا في انفجار الميناء في الرابع من أغسطس 2020 الناجم عن انفجار مئات الأطنان من نترات الأمونيوم المخزنة في مستودع لسنوات، على ما يبدو بعلم كبار السياسيين ومسؤولي الأمن الذين لم يفعلوا شيئا حيال ذلك. كما جرح في الانفجار 6 آلاف شخص ودُمرت أجزاء من المدينة.

ولا تزال جل العوامل غامضة بعد أكثر من عام من بدء الحكومة تحقيقا قضائيا، انطلاقا من الأوامر بالشحن إلى سبب تجاهل المسؤولين التحذيرات المتكررة من الخطر. لكن بيطار اكتسب ثقة العديد من اللبنانيين بمن فيهم أقارب الضحايا.

وقال جورج بيزدجيان الذي قُتلت ابنته المرضة جيسيكا في الانفجار "لدينا إيمان كبير يصل إلى 90 في المئة بأن القاضي بيطار سيقودنا إلى العدالة".

ويصف بيزدجيان وآخرون بيطار بالرجل معسول الكلام والهادئ والشجاع الذي ظل بعيدا عن الانتماءات السياسية أو المحسوبية وأظهر الاحتراف والاصرار.

وفي أحد الأيام لم يكن هناك كهرباء في مكتب القاضي. وشارك بيطار واثنان من مساعديه شاشة كمبيوتر واحدة في الغرفة الرطبة، حسبما قال خبير قانوني مطلع على القضية.

وقال الخبير القانوني الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته لإفصاحه عن تفاصيل من الاجتماع الخاص "إنه لأمر مروع للغاية أن تدخل مكتبه وهناك شاشة كمبيوتر واحدة وشخصان يساعدانه (...) وهو يحاول حل أكبر جريمة في تاريخ لبنان الحديث".

وعُيّن بيطار بصفته القاضي الثاني الذي يتولى القضية في فبراير. وشهد تحدي عمله في كل خطوة على الطريق. ففي البداية اختبأ المسؤولون المشتبه بهم وراء الحصانة البرلمانية أو المهنية، ورفضوا المثول أمامه. واتهموه بإفراد بعض المسؤولين دون غيرهم في محاولة على ما يبدو لاستغلال الأحقاد الطائفية في بلد منقسم على هذه الأسس. ثم رفعوا دعوى ضده وحاولوا تشويه سمعته قائلين إنه أظهر تحيزا وتحالفا مع قوى أجنبية.

وخلال الشهر الحالي جاءت الدعوة لإقالته من زعيم حزب الله حسن نصرالله الذي يمكن القول إنه أقوى رجل في البلاد.

وتصاعدت مظاهرة مناهضة لبيطار نظمها أنصار حزب الله وجماعة أمل الشيعية المتحالفة معه بقيادة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى أسوأ أعمال عنف تشهدها العاصمة منذ سنوات، حيث قُتل سبعة أشخاص وتبع ذلك اتهامات بأن بيطار يشكل تهديدا للسلم الاجتماعي.

وقال نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله اللبناني في أوضح محاولة حتى الآن لربط بيطار بالاضطرابات المدنية إن قاضي التحقيق بيطار أصبح مشكلة حقيقية في لبنان و"أنه بسببه كادت تحصل فتنة كبيرة في الطيونة وفي المنطقة".

> رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي أصبح في مأزق بالفعل بشأن كيفية الرد على الدعوات لإقالة طارق بيطار

وقال حاتم ماضي القاضي والمدعي العام المخضرم إنه لم يشهد من قبل مثل هذه المواجهة بين الطبقة السياسية والقضاء.

وأصبحت الحكومة الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي في مأزق بالفعل بشأن كيفية الرد على الدعوات لإقالة بيطار. ولم يتراجع بيطار في غضون ذلك وأعاد إصدار استدعاءاته لكبار المسؤولين.

وقال الخبير القانوني إن القاضي كان يرحب بمن لديه أسئلة حول الإجراءات القانونية، لكنه حريص على عدم الكشف عن تحركاته التالية.

وولد بيطار سنة 1974 لعائلة كاثوليكية علمانية من شمال لبنان، ودرس القانون في الجامعة اللبنانية في بيروت وتدرب لاحقا في أكاديمية قضائية. وعُيّن مدعيا عاما استئنافيا في شمال لبنان في 2012، واحتفظ بهذا المنصب حتى 2017 عندما عُيّن رئيسا لمحكمة جنايات بيروت.

واتصل وزير العدل السابق ببيطار لأول مرة لتولي المنصب بعد انفجار الميناء بوقت قصير. وإدراكا لحجم التحدي أخبر بيطار الأشخاص الذين التقى بهم أنه طلب فريقا أكبر من المساعدين للتحقيق. كما طالب برفع الحصانة عن المشرعين ليتمكن من استجوابهم. وقال الخبير القانوني إن أحدا لم يرد على طلباته التي كانت تتطلب تعديلات قانونية.

وتوجه الوزير نفسه إلى بيطار مرة أخرى في فبراير بعد إقالة سلفه بأمر من المحكمة عقب طعون قانونية من سياسيين. ووافق بعد أن أدرك أنه المرشح الوحيد.

ووصف أقارب ضحايا انفجار الميناء بيطار بأنه متعاطف بشدة مع سعيهم لتحقيق العدالة. وقال أحد الرجال إن القاضي أخبره أنه تعامل مع القضية كما لو أن ابنته قتلت. وقال بيزدجيان إن بيطار أخبر العائلات أنه يشعر بالمسؤولية بسبب القتلى والجرحى والنازحين ولأن "نصف عاصمتي دُمّر".